مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 24، المجلد 8، السنة الثانية | كانون الأول (ديسمبر) 2025 | جمادى الآخر 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

تأثير الحرب الأوكرانية – الروسية على تكاليف المعيشة والطاقة في ألمانيا

إعداد: الباحثة / ليال نحلة | الجمهورية اللبنانية
طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية / الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail: layalnahle4@gmail.com | https://orcid.org/0009-0007-5673-8302
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.34

إشراف: الأستاذ الدكتور / عادل خليفة

تاريخ الاستلام: 2025/11/30	تاريخ القبول: 2025/12/6	تاريخ النشر: 2025/12/15

للاقتباس: نحلة، ليال، تأثير الحرب الأوكرانية – الروسية على تكاليف المعيشة والطاقة في المانيا، إشراف إ.د. عادل خليفة، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 24، السنة 2، 2025، ص–ص: 734–754.
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.34

المُلخّص

شهدت ألمانيا، منذُ اندلاع الحرب الرُوسيّة–الأوكرانيّة في عام 2022، واحدة من أعقد أزماتها الجيوسياسيّة والطاقويّة منذ عقود. فقد اضطرت إلى التخلّي سريعًا عن شريكها الطاقويّ الأكبر، رُوسيا، بعد أن شكّلت العقوبات الأوروبيّة والضغوط الأمنيّة سببًا مباشرًا لقطع الإمدادات ووقف مشاريع إستراتيجيّة بما فيها نورد ستريم 2. أدّى هذا التحوّل المُفاجئ إلى إهتزاز هيكل الأمن الطاقويّ الألمانيّ، وإرتفاع غير مسبوق في أسعار الغاز والكهرباء، وتراجع القدرة الشرائيّة، وزيادة معدّلات الفقر الطاقويّ لدى السكّان بين عامي 2022 و2023. وقد بدأت الأسعار بالانخفاض التدريجيّ في الفترة 2024–2025 نتيجة توسّع واردات الغاز المسال وتبنّي سياسات دعم حكوميّة واسعة. جيوسياسيًّا، مثّل هذا التحوّل نقطة إنكسار في العلاقة الألمانيّة–الروسيّة، ودفْعًا لبرلين نحو تعزيز استقلالها الطاقويّ، وتنويع مصادر الطّاقة، وإعادة صياغة سياستها الخارجيّة ضمن إطار أوروبيّ–أطلسيّ أكثر تشدّدًا تجاه موسكو. ورغم نجاح ألمانيا نسبيًّا في تجاوز ذروة الأزمة، فإنّ المرحلة المقبلة ستظلّ محكومة بمعادلة معقّدة تتداخل فيها أمن الطاقة، والضغوط الإجتماعيّة، ومسار الحرب في أوكرانيا، ومستقبل العلاقات مع رُوسيا. وبالتالي، الأمر الذي يجعل الاستقرار الطاقويّ وتكلفة المعيشة رهينَين للتحولات الجيوسياسيّة المستمرّة.

الكلمات المفتاحيّة: الحرب الأوكرانيّة– الروسيّة، ألمانيا، تكاليف المعيشة، الطّاقة.

ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 24, Vol 8, Year 2 | December 2025 | Jumada Al Akhirah 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

The Effects of the Russia–Ukraine War on the Cost of Living and Energy Sector in Germany

Author: Researcher / Layal Nahle | Lebanese Republic
PhD candidate in International relations and diplomacy | Islamic University of Lebanon
E-mail: layalnahle4@gmail.com | https://orcid.org/0009-0007-5673-8302
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.34
Supervised: Prof. Dr. / Adel Khalifa

Received : 30/11/2025	Accepted : 6/12/2025	Published : 15/12/2025

Cite this article as: *Nahle, Layal, The Effects of the Russia–Ukraine War on the Cost of Living and Energy Sector in Germany, Supervised by Prof. Dr. Adel Khalifa, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 24, 2025, pp. 734-754. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.34*

Abstract

Germany has faced a significant geopolitical and energy crisis since the onset of the Russian-Ukrainian war in 2022, leading to a rapid severance from its major energy partner, Russia. The resulting sanctions and supply cuts caused dramatic increases in energy prices, decreased purchasing power, and heightened energy poverty. However, between 2024 and 2025, prices began to decline due to increased liquefied natural gas (LNG) imports and government subsidies. Further, this period marked a pivotal change in German-Russian relations, driving Germany to enhance its energy independence and diversify its energy sources. Therefore, the future of energy stability and cost of living in Germany will continue to be influenced by the evolving geopolitical landscape, social pressures, and the ongoing conflict in Ukraine.

Keywords: Ukrainian-Russian War, Germany, Cost of Living, Energy

المقدمة:

شكّلت الحرب الروسية–الأوكرانية التي اندلعت في 24 شباط/فبراير 2022 محطة مفصلية ليس فقط في مسار العلاقات الدولية، بل في بنية الأمن الطاقوي الأوروبي، وفي مقدّمته ألمانيا التي كانت تعتمد على روسيا كمورّد أساسي للغاز منذ سبعينيات القرن العشرين. فقد واجهت برلين خلال الأشهر الأولى من الحرب صدمة طاقوية غير مسبوقة، بعد أن اضطرت إلى التخلي سريعًا عمّا يزيد عن نصف وارداتها من الغاز الروسي، في ظل ضغوط أمريكية وأوروبية صارمة، وتهديدات جيوسياسية مباشرة. هذا التحول المفاجئ كشف هشاشة البنية الطاقوية الألمانية التي قامت لعقود على مبدأ الاعتمادية المتبادلة مع موسكو، وأدى إلى انفجار في أسعار الغاز والكهرباء، وإلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف المعيشة خلال عامي 2022–2023.

لم يقتصر تأثير هذه الأزمة على قطاع الطاقة فحسب، بل امتدّ إلى الاقتصاد الكلي وإلى الحياة اليومية للمواطنين، حيث تراجعت القدرة الشرائية، وارتفعت معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ مطلع التسعينيات، وازدادت أعباء الشركات الصناعية والخدمية التي تعتمد على الطاقة بكثافة. ومع ذلك، سرعان ما بدأت الحكومة الألمانية في تبني سلسلة من السياسات الطارئة للتخفيف من حدة الأزمة، شملت استيراد الغاز المسال عبر موانئ جديدة، وتقديم حزم دعم مالي للأسر والشركات، وإعادة تقييم استراتيجية التحول الطاقوي بما يتناسب مع البيئة الجيوسياسية المستجدة.

في سياق هذا الواقع المتشابك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات العميقة التي شهدتها ألمانيا في مجال الطاقة وتكاليف المعيشة منذ اندلاع الحرب، مع التركيز على أسباب الأزمة، ومسار تطورها، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، ومدى فعالية السياسات الحكومية في احتوائها خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025. كما تتناول الدراسة انعكاسات هذه الأزمة على مستقبل العلاقات الألمانية–الروسية، وعلى موقع ألمانيا داخل المعادلة الأوروبية للطاقة والأمن.

1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا التي واجهتها ألمانيا منذ نهاية الحرب الباردة، إذ كشفت الحرب الروسية–الأوكرانية هشاشة منظومة الاعتماد الطاقوي الأوروبي، وأظهرت كيف يمكن للصراعات الجيوسياسية أن تتحول بسرعة إلى ضغوط اقتصادية ومعيشية تهدد الاستقرار الاجتماعي. وتبرز أهمية البحث في أنه يقدم تحليلًا شاملًا للآثار المتداخلة بين السياسة والاقتصاد والطاقة، في فترة شهدت تقلبات حادة في الأسعار وتغيّرًا في أنماط الاستهلاك، وانعكاسات مباشرة على الأسر والشركات على حدّ سواء. كما تكتسب الدراسة قيمتها البحثية من تركيزها على الفترة الممتدة بين 2022 و2025، وهي فترة مفصلية شهدت تحولات

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

نوعية في الاستراتيجية الأوروبية تجاه روسيا، وفي السياسات الألمانية التي أعادت صياغة أولويات الأمن الطاقوي.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التداعيات العميقة التي خلّفتها الحرب الروسية–الأوكرانية على البنية الاقتصادية والاجتماعية في ألمانيا، مع التركيز على التحولات التي شهدها قطاع الطاقة وتكاليف المعيشة خلال الفترة 2022–2025. وتسعى الدراسة إلى تفكيك العوامل التي أدت إلى الأزمة الطاقوية، وفهم آليات ارتفاع الأسعار، وتقييم مدى فعالية السياسات الحكومية التي اعتمدتها برلين للحد من تأثيرات الصدمة على الأسر والشركات. كما تهدف إلى تتبع مسار التغير في مصادر الطاقة الألمانية بعد تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وتحليل قدرة البدائل—وخاصة الغاز المسال والطاقة المتجددة—على توفير استقرار طويل الأمد. وتطمح الدراسة أيضًا إلى قياس الانعكاسات الاجتماعية للأزمة، بما في ذلك تراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم، وتفاوت تأثير الأزمة بين الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، ترمي الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام ألمانيا لتعزيز أمنها الطاقوي، وتقليل هشاشتها أمام الصدمات الجيوسياسية، وإعادة تموضعها داخل الإطار الأوروبي للطاقة. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، توفر الدراسة إطارًا تحليليًا شاملًا يساهم في فهم جذور الأزمة وتطورها، وفي تقييم فرص التحول المستدام في السياسات الاقتصادية والطاقوية الألمانية.

3. إشكالية الدراسة

أدّت الحرب الروسية–الأوكرانية منذ عام 2022 إلى قلب منظومة الطاقة الأوروبية رأسًا على عقب، وكانت ألمانيا الدولة الأكثر تضررًا بسبب اعتمادها العميق على الغاز الروسي. ورغم نجاح برلين في تبنّي سياسات عاجلة لتنويع مصادر الطاقة واحتواء الارتفاع الحاد في الأسعار خلال الفترة 2022–2025، فإن تداعيات الأزمة على الأمن الطاقوي وتكاليف المعيشة ما تزال موضع جدل واسع. **وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:**

ما مدى تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الطاقوي وتكاليف المعيشة في ألمانيا، وكيف تعاملت السياسات الألمانية مع هذه الأزمة بين 2022 و2025؟

تنبثق عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة:

1– كيف تشكّل الاعتماد الألماني على الغاز الروسي تاريخيًا، وكيف أسهم في تعميق الأزمة بعد الحرب؟

2- ما العوامل الاقتصادية والجيوبولتيكية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف المعيشة في ألمانيا بين 2022 و2023؟

3- إلى أي مدى كانت سياسات الحكومة الألمانية—مثل استيراد الغاز المسال، وبناء محطات الغاز المسيل الطبيعي، وحزم الدعم—فعّالة في الحد من تداعيات الأزمة؟

4- ما أثر الأزمة على القدرة الشرائية، والتضخم، والفقر الطاقوي في المجتمع الألماني؟

5- كيف أعادت الأزمة تشكيل العلاقات الألمانية–الروسية، وما انعكاس ذلك على الموقع الألماني داخل الاتحاد الأوروبي؟

6- ما السيناريوهات المستقبلية لأمن الطاقة الألماني في ظل استمرار الحرب والتحولات الجيوسياسية؟

بناءً على ما سبق، سوف نعالج هذا الموضوع بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول التطوّر التاريخي للعلاقة الطاقوية بين ألمانيا وروسيا، في حين يركّز المبحث الثاني على آثار الحرب الروسية–الأوكرانية على تكاليف المعيشة وقطاع الطاقة في ألمانيا."

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الأول: العلاقات الألمانية–الروسية: عمق استراتيجي وشراكة طاقية شكلت الاقتصاد الألماني

تُعدّ العلاقات الألمانية–الروسية في مجال الطاقة إحدى أهم الشراكات الاقتصادية في أوروبا منذ سبعينيات القرن العشرين. فقد شكّل الغاز الطبيعي الروسي عنصرًا أساسيًا في استراتيجية ألمانيا الطاقوية التي استهدفت تأمين إمدادات مستقرة ورخيصة لدعم الصناعة والاقتصاد المحلي. في المقابل، مثلت ألمانيا سوقًا ضخمًا وموثوقًا لتصدير الطاقة الروسية، ما جعل العلاقة بين البلدين «اعتمادية متبادلة» طويلة الأمد. ومع مطلع الألفية الجديدة، تطورت هذه العلاقة إلى مستوى استراتيجي متقدم مع إطلاق مشاريع كبرى مثل نورد ستريم 1 ونورد ستريم 2.

الفقرة الأولى: بدايات الاعتماد الألماني على الغاز الروسي

بدأت جذور العلاقة الطاقوية بين ألمانيا وروسيا، آنذاك الاتحاد السوفييتي، في مطلع السبعينيات في سياق سياسي واقتصادي معقد. فقد كان الاقتصاد الألماني الغربي يبحث عن مصادر طاقة مستقرة وبعيدة عن تقلبات أسواق النفط العالمية، خصوصًا بعد أزمة النفط عام 1973 التي شكّلت نقطة تحول في سياسات الطاقة للدول الصناعية. وفي هذا الإطار، جاء توقيع اتفاق "الأنابيب مقابل الأنابيب" بين بون وموسكو عام 1973، والذي حمل في طياته مبدأ التبادل بين التكنولوجيا الألمانية والغاز السوفييتي. مثّل هذا الاتفاق البداية الرسمية للتدفقات الغازية المنتظمة إلى ألمانيا، والتي كانت في بدايتها محدودة للغاية، إذ لم تتجاوز الحصة الروسية من واردات الغاز الألمانية آنذاك **0–1%** فقط، نظرًا لحداثة خطوط النقل واعتماد ألمانيا في تلك الفترة على الغاز المحلي والمستورد من هولندا والنرويج.

مع مرور الوقت، أخذت شبكات الأنابيب السوفييتية في التوسع عبر أوروبا الشرقية، ما سمح بزيادة الاعتماد المتبادل بين الجانبين. وبحلول أواخر السبعينيات، ارتفعت حصة الغاز السوفييتي لتصل إلى حوالي **10%** من الواردات الألمانية، وهو رقم يعكس تحولًا تدريجيًا في ميزان الطاقة الألماني. وقد كان هذا التوسع نتيجة مباشرة لسياسة "الأوستبوليتيك" (Ostpolitik) التي اتبعها المستشار ويلي برانت، والتي هدفت إلى تخفيف التوتر مع الشرق عبر بناء علاقات اقتصادية قوية.

أما خلال الثمانينيات، فقد شهدت العلاقات الطاقوية بين البلدين ازدهارًا أكبر بفضل إنشاء خطوط أنابيب جديدة مثل خط "أوروبا–غاز–ترانزيت"، ووقّعت الشركات الألمانية عقودًا طويلة الأجل ضمنت تدفقات مستقرة بأسعار تنافسية. وكنتيجة لذلك، ارتفعت الحصة الروسية إلى ما بين **20–25%** من واردات الغاز الألمانية. وتزامن هذا الارتفاع مع نمو الصناعات الألمانية الثقيلة واعتمادها المتزايد على الغاز الطبيعي كمصدر طاقة نظيف نسبيًا مقارنة بالفحم. وفي هذه المرحلة، بدأت روسيا ترسخ مكانتها كمورّد استراتيجي لألمانيا، بينما أصبحت ألمانيا زبونًا موثوقًا ومهمًا لغازبروم، الشركة الروسية العملاقة للطاقة.

وفي التسعينيات، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الأوروبية، استمرت صادرات الغاز الروسية إلى الارتفاع. وقد استفادت ألمانيا من الاستقرار النسبي في عقود الغاز وعلاقاتها الاقتصادية المتينة مع موسكو خلال هذه المرحلة. وارتفعت الحصة إلى نحو **30%**، مما جعل روسيا لأول مرة المورد الأكبر للغاز إلى ألمانيا. وتزامن هذا مع دخول اقتصاد السوق إلى دول أوروبا الشرقية، ما عزز من اندماج شبكات الطاقة الروسية مع البنية الأوروبية.

ومع بداية الألفية الجديدة (2000–2010)، دفعت عدة عوامل نحو تعميق التعاون، أبرزها الإغلاق التدريجي لمحطات الطاقة النووية في ألمانيا بعد قرار حكومة المستشار غيرهارد شرودر، فضلاً عن الطلب الصناعي المتزايد على الطاقة منخفضة التكلفة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الغاز الروسي في الواردات الألمانية إلى حوالي **35–40%** . كما بدأت مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل **نورد ستريم 1** التي عززت القدرة الروسية على نقل الغاز مباشرة إلى ألمانيا دون المرور عبر دول العبور التقليدية، مما جعل الإمدادات أكثر أمانًا وأقل عرضة للأزمات السياسية. وعشية الحرب الأوكرانية في عامي 2020–2021، بلغ الاعتماد الألماني على الغاز الروسي ذروته، حيث وصلت الحصة إلى ما يقارب **50–55%** من إجمالي واردات الغاز. ويُرجع ذلك إلى عاملين أساسيين: انخفاض الإنتاج المحلي الأوروبي من الغاز، وارتفاع كلفة الغاز المسال (LNG) مقارنة بالعقود الروسية طويلة الأجل. وقد لعب هذا الاعتماد دورًا محوريًا في توفير الطاقة الرخيصة التي اعتمدت عليها الصناعات الألمانية الكبيرة مثل صناعة الحديد والصلب والكيماويات وقطاع السيارات، وكذلك تدفئة ملايين المنازل الألمانية.

وبذلك، لم يكن ارتفاع الاعتماد الألماني على الغاز الروسي مجرد أرقام، بل كان **ركيزة أساسية** في نموذج النمو الاقتصادي الألماني طوال نصف قرن تقريبًا. فقد أسهم الغاز الروسي في ضمان استقرار الأسعار وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الألمانية، وجعل ألمانيا واحدة من أكثر الاقتصادات الأوروبية استفادة من الطاقة الروسية قبل اندلاع الحرب عام 2022.

رسم بياني 1: صادرات الغاز الروسي إلى ألمانيا من عام 1971–2021

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لكن بعد عام 2000 شهدت العلاقات الألمانية–الروسية تحولًا بنيويًا، إذ انتقل التعاون من مجرد تبادل اقتصادي إلى شراكة استراتيجية ذات أبعاد جيوبوليتيكية واضحة. وصول المستشار غيرهارد شرودر إلى الحكم عام 1998، وتزامن ذلك مع بداية عهد فلاديمير بوتين في روسيا، خلق أرضية سياسية خصبة لمقاربة ألمانية جديدة تجاه الشرق، قائمة على فكرة أن «التقارب عبر المصالح الاقتصادية» يمكن أن يشكل رافعة لاستقرار أوروبا، ويقلّص احتمالات الصراع عبر خلق شبكة اعتماد متبادل يصعب تجاوزها. بالنسبة لشرودر، الذي كان يرى أن روسيا لاعب لا يمكن تجاوزه في هندسة الأمن الأوروبي، كان ضمان تدفقات الغاز الروسية المستقرة ليس مجرد خيار اقتصادي، بل عنصرًا في هندسة توازنات القارة. أما روسيا، فقد اعتبرت ألمانيا بوابة أساسية لأسواق الاتحاد الأوروبي ونقطة ارتكاز لإعادة دمج اقتصادها في النظام الأوروبي عبر الطاقة. في هذا السياق، شهدت العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين توقيع مجموعة من العقود طويلة الأمد بين شركات ألمانية كبرى مثل **Ruhrgas ON.E** و**BASF/Wintershall** وبين –**Gaz prom**، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات مستويات غير مسبوقة من التشابك الصناعي واللوجستي. أصبحت الشركات الألمانية شريكًا مباشرًا في تطوير وإدارة حقول الغاز الروسية ومشاريع خطوط الأنابيب، وهو ما أتاح لبرلين ضمان مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة التكلفة لعقود، بينما حصلت موسكو على تمويل وتكنولوجيا وخبرات أوروبية مكّنتها من تحديث قطاعها الطاقوي. فإن هذه الشراكات لم تكن تجارية فقط، بل سياسية بامتياز، لأنها أسست لما يشبه «مجمع طاقة ألماني–روسي» مترابط تقنيًا وماليًا، يستحيل فصله دون تكلفة عالية على الطرفين.

على المستوى الجيوبوليتيكي، لعبت ألمانيا دور «مركز توزيع» للغاز الروسي داخل أوروبا، وهو ما أعطاها نفوذًا اقتصاديًا داخل الاتحاد الأوروبي، وجعلها لاعبًا محوريًا في تحديد سياسات الطاقة الأوروبية. فقد كانت برلين تمتلك القدرة على إعادة تصدير الغاز، وعلى التفاوض داخل الاتحاد من موقع المستفيد الأول من الأسعار الروسية التفضيلية. هذا الدور أثار قلق عدد من دول أوروبا الشرقية، التي رأت في التعاون الألماني–الروسي نوعًا من «التفاهم الثنائي فوق الأوروبي» يعيد تشكيل ميزان القوى داخل القارة. وقد عززت هذه المخاوف خصوصًا بعد توسّع الاتحاد الأوروبي شرقًا عامي 2004 و2007، حيث أصبحت دول مثل بولندا ودول البلطيق تخشى من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي عبر طرق تتحكم بها ألمانيا.

أما روسيا، فقد استخدمت هذه العلاقة لتعميق حضورها داخل أوروبا بوسائل غير عسكرية. فهي كانت تدرك تمامًا أن الغاز يمنحها أداة ضغط ناعمة تؤثر في صناعة القرار الأوروبي. ولذلك دعم بوتين بقوة مشاريع البنية التحتية التي تُبقي الغاز الروسي ضروريًا لألمانيا، ومنها مشروع **نورد ستريم 1** الذي افتُتح عام 2011، ثم **نورد ستريم 2** الذي اكتمل قبل الحرب لكنه لم يدخل الخدمة. من منظور استراتيجي، كانت هذه الخطوط التفافية، تتجنب العبور عبر أوكرانيا وبولندا،

ما منح موسكو قدرة أكبر على المناورة السياسية، ومنح ألمانيا ضمانًا لتدفقات دون انقطاع. وقد وصف عدد من الدبلوماسيين هذه المشاريع بأنها «رهان مشترك على هندسة نظام أمني–طاقوي جديد في أوروبا.»

عبر كل ذلك، ظلّ المبدأ الذي يحكم العلاقة هو الاعتمادية المتبادلة: ألمانيا تعتمد على الغاز الرخيص لتغذية صناعاتها الثقيلة وقطاع التدفئة، وروسيا تعتمد على السوق الألمانية كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية وعقدة لوجستية داخل الاتحاد الأوروبي. هذا التوازن الهش بقي قائمًا حتى اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية 2022، حين تبيّن أن الاعتمادية التي كانت تُقدَّم كضمانة للاستقرار تحولت إلى مصدر هشاشة استراتيجية، وأن ربط أمن الطاقة بمورّد واحد—even شريك استراتيجي—يحمل مخاطر جيوسياسية عميقة.

إذًا، يعتبر نورد ستريم 1 و2، العمود الفقري للشراكة الطاقوية الألمانية – الروسية.

المصدر:

Patrick Wintour, Germany has been forced to admit it was a terrible mistake to become so dependent on Russian oil and gas. So why did it happen?, the Guardian, 2\6\2022.

الفقرة الثانية: خلفية مشروع نورد ستريم ودوافع بنائه

شكّل مشروع **نورد ستريم 1** منذ بداياته في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أكبر مشروع طاقة ثنائي بين ألمانيا وروسيا. بدأت المحادثات الرسمية عام 2005، عندما كان المستشار غيرهارد شرودر والرئيس فلاديمير بوتين يسعيان لتأسيس خط أنابيب مباشر يربط روسيا بألمانيا

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

عبر بحر البلطيق دون المرور عبر أوكرانيا أو بولندا. كان هذا الخيار يحمل أبعادًا سياسية عميقة، لأن تدفقات الغاز كانت تعتمد تاريخيًا على خطوط العبور البرّية، ما جعل الإمدادات عرضة للنزاعات السياسية بين موسكو والدول الوسيطة. بالنسبة لروسيا، كان المشروع وسيلة لتحرير صادراتها من «الابتزاز الجيوسياسي» المحتمل عبر دول العبور، وتقليل نفوذ كييف في المعادلة الطاقوية الأوروبية. أمّا ألمانيا، فقد رأت في الخط المباشر ضمانًا لأمن الطاقة على المدى الطويل، واستمرارًا للسياسة التي اعتمدتها منذ السبعينيات لشراء الغاز مباشرة من المنتج، دون تعقيدات سياسية أو لوجستية. كانت برلين تنظر إلى الغاز الروسي بوصفه الأكثر موثوقية والأقل كلفة، وهو عنصر أساسي لدعم الصناعات الألمانية، خاصة القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل البتروكيماويات والمعادن والسيارات[1].

دخل نورد ستريم 1 الخدمة رسميًا عام 2011 بطاقة قصوى تصل إلى 55 مليار متر مكعب سنويًا. خلال سنواته الأولى، أثبت الخط نجاحًا كبيرًا، إذ أصبح المصدر الأول للغاز المستورد إلى ألمانيا. وبحلول عام 2018، كان الخط يعمل قرب طاقته القصوى، حتى أن ألمانيا اقترحت زيادة قدرته، ما يعكس شدة الاعتماد عليه. أهمية نورد ستريم 1 لم تكن اقتصادية فحسب، بل كانت رمزًا للشراكة الألمانية–الروسية. فهو أول خط يربط منتجًا أوروبيًا كبيرًا بشريك صناعي أوروبي بشكل مباشر تحت مياه دولية، ما أعطاه حصانة سياسية نسبية مقارنة بالخطوط البرية. هذا المشروع أعاد صياغة خريطة الطاقة الأوروبية عبر تحوّل ألمانيا إلى مركز عبور داخل الاتحاد الأوروبي، حيث أعادت تصدير الغاز الروسي إلى هولندا، بلجيكا، جمهورية التشيك، والنمسا[2].

أما مشروع نورد ستريم 2 فقد برز عام 2015 مع النجاح الكبير لنورد ستريم 1، باستثمارات قاربت 10 مليارات يورو، بقدرة نقل مماثلة (55 مليار م³ سنويًا)، ما يعني مضاعفة التدفقات بين روسيا وألمانيا لتصل إلى 110 مليارات م³ سنويًا—أي ما يعادل أكثر من نصف الطلب الألماني وأكثر من ثلث احتياجات أوروبا، لكن المشروع أثار معارضة شديدة من عدة أطراف:

– الولايات المتحدة: رأت واشنطن أن المشروع يزيد نفوذ موسكو داخل أوروبا، ويهدد أمن القارة، ويقوّض سوق الغاز المسال الأميركي (LNG). لذلك فرضت الإدارة الأميركية عقوبات على الشركات المشاركة في التنفيذ عامي 2019 و2020، وأجبرت شركة Allseas السويسرية على الانسحاب قبل اكتمال المشروع.

– دول أوروبا الشرقية: اعتبرت بولندا ودول البلطيق أن الخط «سلاح جيوسياسي» يهمّش دورهم الاستراتيجي، ويجعل أوروبا رهينة لروسيا. فقد كان خط الغاز يلتفّ بالكامل حول أراضيهم، ما

(1)-Die Welt, “Erdbeeren und Spargel aus Deutschland bald zu teuer.” Welt, 10 July 2025. Web. Accesses 5 Sept. 2025: https://www.welt.de/newsticker/dpa_nt/infoline_nt/wirtschaft_nt/article256418638/Erdbeeren-und-Spargel-aus-Deutschland-bald-zu-teuer.html?utm_

(2) - Ibid.

يعني خسارة رسوم العبور وفقدان وسائل الضغط على موسكو.

– أوكرانيا: كانت كييف الخاسر الأكبر. فخسارة دور العبور عبر أراضيها كانت ستؤدي إلى فقدان مليارات الدولارات من العائدات، وتراجع أهميتها الجيوسياسية. ولذلك عارضت المشروع بشدة، معتبرة أنه يفتح الباب أمام تحركات روسية أكثر عدوانية[1].

أما الموقف الألماني فقد مثّل من مشروعي **نورد ستريم 1 و2** نموذجًا دالًا على تغليب الحسابات الاقتصادية على الاعتبارات الجيوبوليتيكية خلال العقدين الماضيين. فعلى الرغم من التحفظات الأوروبية والأميركية، استمرت برلين—خصوصًا في عهد أنجيلا ميركل—في الدفاع عن المشروعين بوصفهما جزءًا أساسيًا من استراتيجية التحول الطاقوي الألماني (Energiewende)، خاصة بعد قرار التخلص من الطاقة النووية عام 2011. رأت ألمانيا أن الغاز الروسي هو مصدر منخفض التكلفة وذو موثوقية عالية أثبتتها العقود السابقة، حتى خلال أصعب مراحل الحرب الباردة، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الألمانية مؤشرًا على أن التعاون التجاري قادر على تجاوز التوترات السياسية[2].

اعتمدت برلين كذلك على فكرة «الاعتمادية المتبادلة» كأساس لأمن أوروبا، معتبرة أن توثيق الروابط التجارية مع موسكو يشكّل عاملًا يحدّ من احتمالات التصعيد العسكري. ولذلك فصلت ألمانيا بوضوح بين الخلافات السياسية مع روسيا—مثل أزمة القرم عام 2014—وبين استمرار التعاون الطاقوي، وهو ما ظهر في استمرار العمل على مشروع نورد ستريم 2 رغم اعتراضات واشنطن ودول أوروبا الشرقية.

اكتمل بناء نورد ستريم 2 في سبتمبر 2021، إلا أنه لم يدخل الخدمة بسبب سلسلة من العقبات التنظيمية والسياسية. فقد جمدت الوكالة الألمانية لتنظيم الطاقة منح الترخيص النهائي، بالتزامن مع ضغوط أميركية وأوروبية متصاعدة ضد المشروع وتفاقم التوترات على الحدود الأوكرانية. وفي 22 شباط 2022، أي قبل يومين فقط من بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، أعلنت الحكومة الألمانية تجميده بالكامل. ومع التفجيرات التي أصابت خطوط نورد ستريم في بحر البلطيق في سبتمبر 2022، انتهى المشروع فعليًا، بعد أن كان يمثل أكثر خطوط الطاقة إثارة للجدل في أوروبا الحديثة.

يحمل المشروعان أبعادًا استراتيجية عميقة على مستوى ألمانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي. فمن وجهة نظر ألمانيا، كان نورد ستريم وسيلة لتأمين مصدر طاقة ثابت ورخيص يدعم الصناعات

(1)- "**Berlin in move to cut grid fees, power tax for energy cost relief**." *Reuters*, 3 Sept. 2025, Accesses 5 Sept. 2025 https://www.reuters.com/sustainability/boards-policy-regulation/berlin-move-cut-grid-fees-power-tax-energy-cost-relief-2025-09-03/.

(2) - Ibid.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التصديرية، ويعزز موقعها كمركز طاقة داخل أوروبا، ويضمن استقرارًا طويل الأمد للأسعار. كما كان الخط المباشر مع روسيا وسيلة لتقليل الاعتماد على دول العبور في شرق أوروبا، التي رأت برلين أنها قد تعرقل الإمدادات بسبب تطورات سياسية أو نزاعات داخلية. أما بالنسبة لروسيا، فقد شكّل المشروعان نافذة للوصول المباشر إلى أغنى سوق في أوروبا، دون المرور عبر أوكرانيا أو بولندا. وهو ما أكسبها نفوذًا بالغًا في السياسة الأوروبية، إضافة إلى إيرادات ضخمة باليورو والدولار. وبذلك كان نورد ستريم أداة مركزية لترسيخ روسيا كمورّد استراتيجي للقارة، وتعزيز دورها الجيوسياسي.

على المستوى الأوروبي، كان نورد ستريم عاملًا من عوامل الانقسام داخل الاتحاد. ففي حين أيدت بعض الدول الغربية المشروع بوصفه جزءًا من أمن الطاقة الأوروبي، رأت دول أوروبا الشرقية، وفي مقدمتها بولندا ودول البلطيق، أنه يزيد الاعتماد على مورد واحد ويفتح الباب لاستخدام الطاقة كسلاح سياسي، ويقوّض خطط الاتحاد لتنويع مصادره[1]. وبعد اندلاع حرب أوكرانيا، أصبح نورد ستريم رمزًا واضحًا لانهيار سياسة «الاعتمادية المتبادلة». فقد كشفت الأزمة أن الثقة في استقرار العلاقات التجارية لا يمكنها أن تحلّ محل الحسابات الجيوبوليتيكية. ومع توقف المشروعين، دخلت ألمانيا في أكبر أزمة طاقة منذ السبعينيات، واضطرت إلى التحول السريع نحو الغاز المسال (LNG)، وإعادة تشغيل محطات الفحم، وفرض سياسات ترشيد واسعة، ما أدى إلى تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة لم تشهدها البلاد منذ عقود.

- (1) "**Germany's budget committee approves investment-heavy 2025 budget**." *Reuters*, 4 Sept. 2025, Accesses 5 Sept. 2025 https://www.reuters.com/markets/europe/german-budget-committee-approves-investment-heavy-2025-budget-2025-09-04/.

المبحث الثاني: التحوّل الجذري في العلاقات الألمانية–الروسية بعد الحرب الأوكرانية

أحدثت الحرب الروسية–الأوكرانية في فبراير 2022 قطيعة تاريخية في طبيعة العلاقات بين ألمانيا وروسيا، إذ انتقلت العلاقة من مرحلة تعاون اقتصادي عميق امتدّ لعقود إلى مرحلة توتر غير مسبوق أعادت تشكيل ملامح الأمن والطاقة في أوروبا. وجدت برلين نفسها أمام ضرورة إعادة تعريف سياستها الشرقية (Ostpolitik) بالكامل، بعدما انهارت ركيزتها الأساسية القائمة على الاعتمادية المتبادلة في مجال الطاقة. فقد كان الغاز الروسي، الذي شكّل العمود الفقري للاقتصاد الألماني، أولى ضحايا الصراع، ما دفع ألمانيا إلى تبنّي سياسة تحوّل استراتيجي طارئ (Zeiten-wende) شملت إعادة تسليح الجيش، وتنويع مصادر الطاقة، وتعزيز التحالفات الأطلسية. في هذا السياق الجديد، لم تعد العلاقات الألمانية–الروسية تُقاس بمؤشرات التجارة والاستثمار، بل بمعادلات الأمن والردع والاستقلالية الاستراتيجية، ما جعل مرحلة ما بعد الحرب نقطة تحول هي الأعمق في تاريخ هذه العلاقات منذ نهاية الحرب الباردة[1].

الفقرة الأولى: الضغوط الدولية والسياسية التي دفعت ألمانيا إلى قطع علاقاتها مع روسيا بعد الحرب الأوكرانية

مثّلت الحرب الروسية–الأوكرانية عام 2022 نقطة تحوّل جذرية في السياسة الخارجية الألمانية، إذ وجدت برلين نفسها أمام معادلة معقّدة تجمع بين التزاماتها الأوروبية والأطلسية من جهة، وتقاليد الشراكة الاقتصادية العميقة مع موسكو من جهة أخرى. فطوال عقود، بنت ألمانيا نموذجها الطاقوي والاقتصادي على مبدأ "الاعتمادية المتبادلة" مع روسيا، معتبرة أن المصالح الاقتصادية كفيلة بردع أي تصعيد سياسي واسع. لكن الغزو الروسي لأوكرانيا أطاح بهذا النموذج وأجبر ألمانيا على إعادة تقييم علاقاتها مع موسكو وفق منطق أمني جديد[2].

يعود جزء كبير من التحوّل إلى الضغوط الدولية المتزايدة على ألمانيا بوصفها القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا. فقد واجهت برلين انتقادات حادة من الولايات المتحدة ودول أوروبا الشرقية التي رأت في اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي . خصوصًا عبر "نورد ستريم" . عاملًا يحدّ من وحدة الموقف الأوروبي ويمنح موسكو نفوذًا استراتيجيًا خطيرًا. ومع اندلاع الحرب، تصاعدت الضغوط الدبلوماسية داخل الاتحاد الأوروبي لإظهار موقف موحّد، خصوصًا على صعيد العقوبات الاقتصادية الواسعة. وبوصفها دولة محورية في الاتحاد، لم يكن أمام ألمانيا سوى الانخراط الكامل في هذه المنظومة العقابية لضمان تماسك الجبهة الأوروبية.

(1)- "**German grid fee plans would cost $6.5 bln annually, 50Hertz chief says**." *Reuters*, 10 Mar. 2025, Accesses 5 Sept. 2025 https://www.reuters.com/business/energy/german-grid-fee-plans-would-cost-65-bln-annually-50hertz-chief-says-2025-03-10/?utm

(2)- Clean Energy Wire, "**German Demand for Oil, Gas, District Heating Up Nearly a Quarter During 2024/25 Heating Season.**" *Clean Energy Wire*, 22 Apr. 2025, Accesses 6 Sept. 2025: https://www.cleane-nergywire.org/news/german-demand-oil-gas-district-heating-20-last-winter-energy-service-provider?utm

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

على الجانب الأطلسي، شكّلت تطورات الحرب لحظة اختبار للعلاقة الألمانية–الأمريكية. فقد رأت واشنطن أن أي تردد ألماني في فرض العقوبات أو خفض الاعتماد على الغاز الروسي سيُقوّض جهود الردع الجماعي ضد موسكو. لذلك مارست الولايات المتحدة ضغطًا مباشرًا على برلين لتجميد مشروع "نورد ستريم 2" بالكامل، وهو ما فعلته ألمانيا في الأيام الأولى من الحرب، في خطوة مثّلت تحولًا استراتيجيًا غير مسبوق نظرًا للاستثمارات الضخمة التي ضُخت في المشروع.

من جهة أخرى، لعب الرأي العام الألماني دورًا مؤثرًا في دفع الحكومة نحو تبنّي سياسة أكثر صرامة تجاه روسيا. فقد شهد المجتمع الألماني صدمة سياسية وأخلاقية نتيجة صور الحرب والانتهاكات، ما جعل استمرار الشراكة مع موسكو غير مقبول شعبيًا. هذا التحول الشعبي عزز قناعة القيادة الألمانية بأن سياسة "الانفتاح على الشرق" التقليدية لم تعد صالحة في بيئة أوروبية أصبحت أكثر استقطابًا[1].

لم يكن إنهاء العلاقة مع روسيا خيارًا طوعيًا بقدر ما كان ضرورة استراتيجية للحفاظ على وحدة الجبهة الأوروبية وحماية الأمن القاري. وهكذا دخلت ألمانيا مرحلة جديدة تُعرف بـ Zeitenwende (التحوّل التاريخي)، وهي إعادة صياغة شاملة لأولوياتها الخارجية والدفاعية، بما في ذلك التخلي عن أحد أهم مصادر نفوذها الاقتصادي: الشراكة الطاقوية مع روسيا.

الفقرة الثانية: الانقطاع الكامل في العلاقات الاقتصادية–**الطاقوية بين ألمانيا وروسيا بعد الحرب: الأسباب والديناميات والتداعيات الجيوبوليتيكية**

أحدثت الحرب بين روسيا وأوكرانيا صدمة استراتيجية داخل ألمانيا، دفعتها إلى إعادة النظر بصورة جذرية في أسس سياستها الشرقية التي اعتمدتها منذ سبعينيات القرن الماضي. كانت العلاقة بين برلين وموسكو قائمة لعقود على مبدأ «التحول عبر التجارة»، وهو مفهوم يرى أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقلل احتمالات الصراع ويخلق أرضية مشتركة للحوار والتعاون. إلا أنّ الحرب كشفت بوضوح محدودية هذا المبدأ، إذ اعتبرت برلين أن موسكو لم تعد شريكًا موثوقًا، بل أصبحت فاعلًا جيوبوليتيكيًا مستعدًا لاستخدام القوة وإعادة رسم حدود أوروبا.

مع تدهور الأمن الأوروبي وعودة التهديدات العسكرية المباشرة، أصبح الحفاظ على علاقات اقتصادية عميقة مع دولة تشن حربًا واسعة النطاق أمرًا يتعارض مع المصالح القومية الألمانية. فقد رأت برلين أن الاعتماد الطاقوي على روسيا لم يعد مصدر استقرار كما كان يُعتقد، بل تحوّل إلى نقطة ضعف يمكن استغلالها. هذا الإدراك أدّى إلى انهيار تدريجي للثقة المتبادلة وإلى خروج ألمانيا من إطار «الشريك الاقتصادي» إلى «الخصم الجيوبوليتيكي» في منظار موسكو. وكان أحد أبرز العوامل التي سرعت القطيعة الكاملة هو إدراك ألمانيا أن روسيا تستخدم الطاقة كسلاح سياسي. فبعد فرض الاتحاد الأوروبي حزم العقوبات الأولى على موسكو، بدأت روسيا تخفيض

(1)-SabaNet News, "**Sharp Rise in Heating Costs for Gas Consumers in Germany.**" *SabaNet*, 21 Apr. 2025,Accesses 8 Sept. 2025,https://www.saba.ye/en/news3469049.htm?utm_9049.htm?utm

الإمدادات عبر خط نورد ستريم 1 بنسبة تراوحت بين 40% و20% قبل أن تتوقف نهائيًا في أغسطس 2022. بالنسبة لصنّاع القرار الألمان، كان هذا السلوك دليلًا على أن موسكو قادرة على توظيف الغاز في مواجهة سياسية، لا سيما أن ألمانيا كانت تعتمد على الغاز الروسي بنسبة تجاوزت 50%.

هذا الأمر شكّل تهديدًا مباشرًا للأمن الاقتصادي والاجتماعي الألماني. فالمخاوف من انقطاع الغاز أو تقنينه خلال الشتاء فرضت على الحكومة إعلان حالة «الطوارئ الطاقوية» وتفعيل خطط طوارئ لم تُستخدم منذ السبعينيات. كان ذلك مؤشرًا قويًا على أن العلاقة الطاقوية بين البلدين لم تعد تقوم على تبادل المصالح بل على ميزان قوى هش يمكن أن يميل ضد ألمانيا في أي لحظة[1].

تزامنت هذه التحولات مع ضغط كبير من الولايات المتحدة ودول شرق أوروبا، التي حذّرت لسنوات من خطورة اعتماد برلين على الغاز الروسي. ومع اندلاع الحرب، أصبح من الواضح أن استمرار ألمانيا في تمويل الخزانة الروسية من خلال شراء الغاز غير مقبول سواء سياسيًا أو أخلاقيًا. كما وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام خيار استراتيجي: إمّا الحفاظ على وحدة الموقف تجاه روسيا، وإمّا السماح بانقسام داخلي قد يضعف الأمن الجماعي[2].

في هذا السياق، اضطرت برلين إلى تبنّي موقف أكثر تشددًا، ليس فقط تضامنًا مع أوكرانيا، بل أيضًا حمايةً لدورها داخل الاتحاد الأوروبي. تحوّلت ألمانيا من دولة تسعى للتوازن في علاقاتها مع موسكو إلى دولة تتصدر الجبهة الأوروبية الرافضة للسياسات الروسية. وقد تزامن ذلك مع اعتماد سياسة «التحوّل التاريخي – Zeitenwende»، التي أعلنت فيها برلين زيادة الإنفاق الدفاعي وتغيير عقيدتها الأمنية لأول مرة منذ الحرب الباردة.

لكن لم يكن البعد السياسي وحده سببًا في الانفصال، بل لعبت الديناميات الاقتصادية دورًا حاسمًا. فقد ارتفعت أسعار الغاز في السوق الأوروبية إلى مستويات غير مسبوقة، إذ قفز السعر من 20 يورو/ميغاواط ساعة عام 2020 إلى أكثر من 300 يورو صيف 2022، أي ارتفاع يفوق 1400%. هذا الارتفاع خلق أزمة سيولة ضخمة للشركات الألمانية، وفي مقدمتها شركة Uniper التي واجهت خسائر هائلة دفعت الحكومة لشرائها وإنقاذها بتكلفة تجاوزت 30 مليار يورو. كما أن التجارة الألمانية الروسية تراجعت من 59 مليار يورو عام 2021 إلى أقل من 15 مليار في 2023، وهو أكبر انخفاض تجاري بين ألمانيا وأي دولة صناعية خلال عقود. أصبحت مواصلة

(1)-Vision Mobility (ADAC), "**ADAC Statistics: Fuel Prices Continue to Rise**." *Vision Mobility – Elektroauto-News*, 17 Jan. 2025, Accesses 8 Sept. 2025 https://vision-mobility.de/en/news/adac-statistics-fuel-prices-continue-to-rise-362099.html?utm

(2)-Reuters," **Germany's Natural Gas Usage Could Fall 3%–7% by 2030, McKinsey Says**." *Reuters*, 4 Mar. 2025, Accesses 5 Sept .
2025https://www.reuters.com/business/energy/german-gas-use-could-fall-3-7-by-2030-mckinsey-says-2025-03-04/?utm

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

العلاقات الاقتصادية مكلفة وغير مجدية، خاصة في ظل العقوبات التي منعت نقل التكنولوجيا والمؤسسات المالية الألمانية من العمل داخل روسيا.

أمام الانقطاع السريع للغاز الروسي، اضطرت ألمانيا إلى إعادة بناء استراتيجيتها الطاقوية في فترة قصيرة جدًا. فتم فتح محطات استقبال الغاز المسال في Wilhelmshaven وBrunsbüttel وLubmin خلال أقل من عام، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ البنية التحتية الألمانية. كما توسعت اتفاقيات الغاز مع النرويج وهولندا وقطر والولايات المتحدة، رغم أن هذه البدائل كانت أكثر تكلفة، وأدّت إلى ارتفاع فواتير الطاقة التي دفعتها الأسر والشركات الألمانية[1].

كذلك شهدت الصناعة الألمانية—خاصة الكيماويات والمعادن والزجاج—ارتفاعًا كبيرًا في التكاليف، مما دفع بعضها إلى تقليص الإنتاج أو نقله خارج البلاد. وقد اعتُبر هذا التغيير أحد أخطر التحديات التي واجهها الاقتصاد الألماني منذ إعادة التوحيد عام 1990.

وعليه، أحدث الانفصال الألماني عن الطاقة الروسية آثارًا بعيدة المدى. فروسيا خسرت أبرز مستهلك أوروبي وأهم مصدر للعملات الأجنبية، بينما تحوّلت ألمانيا إلى لاعب محوري في إعادة تشكيل منظومة الطاقة الأوروبية. أصبح ملف الطاقة جزءًا من الصراع الجيوبوليتيكي الأكبر بين روسيا والغرب، وتحولت ألمانيا من دولة تتوسط بين الطرفين إلى دولة تتصدر المواجهة الاقتصادية.

لكن عندما تدهورت العلاقات بين ألمانيا وروسيا، وتحول قطاع الطاقة بشكل مفاجئ بعد قطع واردات الغاز الضخمة، لم يكن التأثير محصورًا في الصناعة أو البنية التحتية فقط، بل امتد إلى حياة ملايين الأسر الألمانية. أزمة الطاقة التي تلت ذلك وضعت ضغوطًا اجتماعية واقتصادية كبيرة على المواطنين، مما دفع الحكومة إلى تبني تدابير طارئة لتخفيف العبء[2].

بعد اندلاع الحرب، لم تتراجع الضغوط على الأسر الألمانية على مستوى فواتير الطاقة، حتى وإن بدأت بعض الأسعار بالانخفاض مجددًا بحلول 2025–2024. في العام 2022، ارتفع سعر الغاز الطبيعي للأسر بنسبة 16.2% مقارنة بالنصف الأول من العام، حيث بلغ السعر حوالي 9.34 سنت لكل كيلوواط–ساعة في النصف الثاني من العام. كما ارتفعت أسعار الكهرباء للأسر في نفس الفترة بنسبة 4.4%.

هذا الارتفاع أثر بشكل واضح على التضخّم: في 2023، سجلت ألمانيا معدل تضخم سنوي بمعدل 5.9%، وكانت الأسعار المرتفعة للطاقة من العوامل الرئيسية وراء ذلك، لا سيما أن أسعار الغاز ارتفعت بنحو 34.0% في ديسمبر 2023 مقارنة بعام 2022، بينما ارتفع سعر التدفئة المركزية

(1)-Clean Energy Wire, "**New Gas Boilers in Germany More Expensive Than Heat Pumps in the Long Run – Report."** *Clean Energy Wire*, 11 Mar. 2025, Accesses 9 Sept. 2025: https://www.cleanenergywire.org/news/new-gas-boilers-germany-more-expensive-heat-pumps-long-run-report?ut

(2)- Bundesministerium für Wirtschaft und Klimaschutz (BMWK), ***Energiepreisentwicklung 2020–2024: Daten und Grafiken***. BMWK, 2024, access date:18\11\2025: https://www.bmwk.de/Redaktion/DE/Dossier/energiepreise.html

ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

بنسبة 58.4%.

مع ذلك، في 2024 بدأت بعض الضغوط تتراجع: تشير بيانات من مكتب الإحصاء الألماني إلى أن متوسط أسعار الطاقة المنزلية (الغاز والكهرباء والتدفئة) انخفض بنسبة 3.1% على أساس سنوي. فإن فواتير التدفئة للأسر انخفضت في 2024 بمعدل يصل إلى 12% للغاز و8% للزيت التدفئة مقارنة بـ 2023، بسبب انخفاض الأسعار وشتاء أدفأ من المعتاد.

لكن هذا الانخفاض لا يعني عودة الأساس إلى ما قبل الحرب. أسعار الغاز في 2024 لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الغزو الروسي: انخفض سعر الغاز من حوالي 11.8 سنت / kWh في بداية الأزمة إلى حوالي 11.0 سنت / kWh، لكنه لا يزال بعيدًا عن ~6 سنت / kWh التي كانت سائدة قبل الغزو.

من جهة أخرى، لم يستفد جميع الألمان من هذا التراجع. بحسب تقرير صحفي من Post Truth، حوالي 5.3 مليون ألماني (حوالي 6.3% من السكان) أفادوا أنهم اضطروا لتقليل التدفئة في عام 2024 بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة. هذا ما يعكس ظاهرة «فقر الطاقة" التي ازدادت حدتها في ظل الأزمة.

في شتاء 2025–2024، وُضح أن بعض الأسر تراكمت عليها تكاليف إضافية رغم التراجع النسبي في الأسعار. فزيادة استهلاك الغاز مع برودة الطقس، بالإضافة إلى عودة الضريبة الكاملة على الغاز ضريبة ٪19 VAT أعيدت في أبريل 2024 بعد خفض مؤقت، أدّت إلى زيادة في تكاليف التدفئة بنحو ٪23 لبعض الأسر خلال الشتاء[1].

من الناحية التضخمية العامة، لا تزال الطاقة تلعب دورًا متذبذبًا في المؤشر الكلي. ففي مارس 2025، سجل مؤشر أسعار المستهلك الألماني ارتفاعًا بنسبة +٪2.2 على أساس سنوي، لكن أسعار منتجات الطاقة انخفضت مقارنة بعام سابق، حيث تراجعت بنسبة −٪1.6، مع انخفاض في الكهرباء (−٪2.1) والوقود الصلب، في حين ارتفع سعر الغاز بنسبة 3.5%[2].

لقد كانت أزمة الطاقة بعد 2022 لحظة تاريخية أعادت تشكيل السياسة الألمانية داخليًا وخارجيًا. إنها لحظة أثبتت أن قوة ألمانيا الاقتصادية لا يمكن أن تستمر دون أمن طاقوي مستدام ومتوازن، وأن الاعتماد على دولة واحدة في مورد استراتيجي قد يحمل في طياته تكاليف باهظة. ومع ذلك، فإن المقاربة الجديدة القائمة على التنويع، الاستثمار في المتجددات، وتعزيز الاستقلالية، تعطي إشارات واضحة إلى أن ألمانيا قادرة — رغم الصدمات — على إعادة بناء منظومتها الطاقوية على أسس أكثر صلابة واستدامة في المستقبل.

(1)- Statistisches Bundesamt (Destatis). "**Consumer Prices and Energy Inflation in Germany 2021–2024.**" *Destatis*, 2024, access: 19\11\2025: https://www.destatis.de/DE/Home/_inhalt.html

(2)- Statistisches Bundesamt (Destatis). "**Consumer Prices and Energy Inflation in Germany 2021–2024.**" Op.cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة:

تُظهر دراسة العلاقات الألمانية–الروسية منذ السبعينات ومسار أزمة الطاقة بين عامي 2000 و2025 حجم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي مرّت بها أوروبا خلال العقدين الأخيرين. فقد شكّلت الشراكة الألمانية–الروسية نموذجًا معقّدًا من الاعتمادية المتبادلة، مبنيًا على مزيجٍ من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، بلغ ذروته في مشاريع كبرى مثل نورد ستريم 1 و2. وقد مكّن هذا النموذج ألمانيا لسنوات طويلة من الحصول على طاقة رخيصة ومستقرة، ما عزّز قوتها الاقتصادية والصناعية. لكن التحول الجذري الذي فرضته الحرب الأوكرانية كشف ضعف هذا النموذج، وأن الاعتماد على مورد واحد (خصوصًا عندما يكون طرفًا في نزاع جيوسياسي واسع) يحمل مخاطر استراتيجية كبيرة قد تمتد آثارها إلى المجتمع بأكمله. وقد بينت الأزمة التي اندلعت بعد 2022 أن تأثير قطع الغاز الروسي لم يكن اقتصاديًا وحسب، بل اجتماعيًا ومعيشيًا أيضًا. فارتفاع أسعار الغاز والتدفئة بأكثر من 80% لبعض الأسر، وتراجع القوة الشرائية، وارتفاع التضخم، كلّها دلائل على عمق الصدمة التي تعرض لها المجتمع الألماني. ومع أن عامي 2024 و2025 شهدا بداية تحسن نسبي في الأسعار، فإن الفجوة بين مستويات ما قبل الحرب وما بعدها لا تزال كبيرة، وهو ما يشير إلى أن مرحلة "الاستقرار الطاقوي" التي كانت تتمتع بها ألمانيا قبل 2022 أصبحت جزءًا من الماضي.

بالتالي تم التوصل إلى النتائج التالية:

– **الاعتماد الكبير على الغاز الروسي أثبت أنه مخاطرة استراتيجية**، رغم فوائده الاقتصادية الكبيرة خلال عقدين.

– **أزمة الطاقة أثرت مباشرة على معيشة المواطنين**، وأعادت مفهوم "فقر الطاقة" إلى النقاش العام الألماني.

– **السياسة الألمانية تجاه روسيا كانت مبنية على سياسة اقتصادية، بينما كانت روسيا تتحرك بمنطق جيوسياسي.**

– **البنية التحتية للطاقة الألمانية لم تكن مؤهلة لغياب الغاز الروسي بشكل مفاجئ**، مما اضطر الحكومة لإجراءات مكلفة وسريعة كالموانئ العائمة للغاز .

– **انكشف ضعف نموذج الطاقة الأوروبي بالكامل**، وليس الألماني فقط، في مواجهة الأزمات الجيوسياسية.

أما أبرز التوصيات:

– **تعزيز التنويع في مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الخارج:** ضرورة استمرار ألمانيا في توسيع مزيج الطاقة من خلال زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس، الهيدروجين الأخضر)، وتنويع مورّدي الغاز والطاقة.

– **تطوير سياسات دعم موجهة للفئات الأكثر تضررًا:** تطبيق برامج دعم مرنة ودقيقة الاستهداف، تركّز على الأسر ذات الدخل المحدود والقطاعات الإنتاجية الأكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار. يمكن أن يشمل ذلك تخفيضات ضريبية مؤقتة، مساعدات مباشرة، أو تعريفات مدعومة للطاقة خلال الأزمات.

– **الاستثمار في كفاءة الطاقة لتقليل الاستهلاك ورفع الإنتاجية:** تشجيع مبادرات ترشيد الطاقة عبر تحديث المباني السكنية والعامة، وتحفيز الشركات على استخدام تقنيات أقل استهلاكًا للطاقة.

بالتالي، تفتح هذه الدراسة آفاقًا مستقبلية لبحثٍ أعمق في التحولات البنيوية التي أحدثتها الحرب الروسية–الأوكرانية في منظومة الطاقة والاقتصاد الألماني، إذ بات من الضروري استكشاف مسارات جديدة توازن بين أمن الطاقة والاستدامة البيئية والقدرة الشرائية للمجتمع. كما يشكّل فهم ديناميات السوق الأوروبية واتجاهات التكنولوجيا الخضراء، إلى جانب دراسة تأثير السياسات الوقائية على الفئات الاجتماعية المختلفة، منطلقًا مهمًا لتطوير رؤية استراتيجية متكاملة تساعد صناع القرار على بناء نظام اقتصادي أكثر صمودًا وقدرة على التكيّف مع الأزمات المقبلة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لائحة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة الألمانية (Deutsch)

مقالات صحفية

1. Lebensmittelpraxis. “Trotz gedämpfter Inflation: Preise für Nahrungsmittel steigen weiter.” Lebensmittelpraxis, 15 June 2025.

2. Die Welt. “Teuerung: Preise für heimische Erdbeeren sind seit 2015 um fast 70 Prozent gestiegen.” Die Welt, 12 June 2025.

3. Die Welt. “Erdbeeren und Spargel aus Deutschland bald zu teuer.” Die Welt, 10 July 2025.

مواقع إلكترونية

4. Handelsdaten.de. Verbraucherpreise: Bekleidung und Schuhe – Monatliche Inflation. Handelsdaten, 2025.

5. Statistisches Bundesamt (Destatis). Preise für Nahrungsmittel – Monatliche Entwicklung. Destatis, 2025.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية (English)

كتب – دراسات – تقارير رسمية

1. Lan, Ting, Galen Sher, and Jing Zhou. The Economic Impacts on Germany of a Potential Russian Gas Shutoff. IMF Working Paper No. WP/22/144, 2022.

2. Pathways to Overcoming Natural Gas Dependency on Russia: The German Case. Energies, vol. 15, no. 14, 2022, MDPI.

3. Lutz, Martin. “An Avoidable Dependency? Russian Gas and German Complacency in the History of East–West Energy Relations.” Neue Politische Literatur, Universität Bielefeld, 2024.

4. Bundesministerium für Wirtschaft und Klimaschutz (BMWK). Second Energy Security Progress Report. 2022.

5. Bundesministerium für Wirtschaft und Klimaschutz (BMWK). Energiepreisentwicklung 2020–2024: Daten und Grafiken. 2024.

6. Statistisches Bundesamt (Destatis). Consumer Prices and Energy Inflation in Germany 2021–2024. 2024.

مقالات صحفية

7. Wintour, Patrick. “Germany Has Been Forced to Admit It Was a Terrible Mistake to Become So Dependent on Russian Oil and Gas.” The Guardian, 2 June 2022.

8. “Berlin in Move to Cut Grid Fees, Power Tax for Energy Cost Relief.” Reuters, 3 Sept. 2025.

9. “Germany’s Budget Committee Approves Investment-Heavy 2025 Budget.” Reuters, 4 Sept. 2025.

10. “German Grid Fee Plans Would Cost $6.5 bln Annually, 50Hertz Chief Says.” Reuters, 10 Mar. 2025.

11. “Germany’s Natural Gas Usage Could Fall 3%–7% by 2030, McKinsey Says.” Reuters, 4 Mar. 2025.

12. “ADAC Statistics: Fuel Prices Continue to Rise.” Vision Mobility – Elektroauto-News, 17 Jan. 2025.

13. “New Gas Boilers in Germany More Expensive Than Heat Pumps in the Long Run – Report.” Clean Energy Wire, 11 Mar. 2025.

14. “German Demand for Oil, Gas, District Heating Up Nearly a Quarter During 2024/25 Heating Season.” Clean Energy Wire, 22 Apr. 2025.

15. S&P Global. “Russian Gas Share in Germany Sinks as Utilities Eye LNG Supply.” S&P Global, 20 July 2022.

16. SabaNet News. “Sharp Rise in Heating Costs for Gas Consumers in Germany.” SabaNet, 21 Apr. 2025.